مقاييس الصواب والخطأ في اللغة من منظور لساني

محمد أبو الرب
جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الأميرة عالية، عمان، الأردن

تاريخ الإستلام: 2005/09/29 **تاريخ القبول: 2006/03/22**

أبو الرب، محمد (2007) مقاييس الصواب والخطأ في اللغة من منظور لساني، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: العلوم الإنسانية 10 (1): 125-138.

Abu-Al Rub, Mohammed (2007) The Measures Of Truthfulness And Falseness In language In the Light of Linguistics. *J. J. Appl. Sci : Humanities 10 (1): 125-138* .

الملخص: في هذا البحث محاولة لبيان طبيعة الدراسة العلمية للصواب والخطأ اللغويين،إذ يرى معظم الباحثين اللغويين تلك الدراسة دراسة معيارية في حين يراها آخرون دراسة وصفية.وقد توصلت إلى أنها دراسة وصفية معيارية في الوقت نفسه. ثم بينت مفهوم الصواب والخطأ اللغويين ومقاييسهما سواء أكان ذلك لدى الباحثين اللغويين كـــ (نورين) في مذاهبه الثلاثة :الأدبي التاريخي،والطبيعي التاريخي، والمنطقي، أم لدى الإنسان العادي كما حصرها اللغوي (يسبرسن) في اعتبار وصول الكلام إلى سبعة مستويات منها المستوى الأدبي، والمستوى الذوقي.

مفتاح الكلمات: مقاييس الصواب والخطأ، اللغة، دراسة وصفية ومعيارية.

Abstract : In this paper there is an attempt to show the nature of the scientific study of truthfulness and falseness in language.Most linguists see that this study is normative, whereas others see it as a descriptive study.Accordingly we can conclude that it is descriptive and normative study at the same time The paper demonstrates the concept of truthfulness and falseness in language and their measures as being seen by the linguists such as Odolf Noreen in his three schools:historical literary school, historical natural school,and logical school,or the users of the language ,where Otto Jespersen believes that speech has seven levels, some of which are literary level, and taste level .

دراسة الصواب والخطأ اللغويين

عد معظم الباحثين اللغويين المحدثين دراسة الصواب والخطأ اللغويين دراسة معيارية؛ لأنها تقوم على تصنيف التعبير اللغوي من حيث الخطأ والصواب، وإحصاء ما وقع فيه من أخطاء، وتصويبها حتى يصل ذاك التعبير إلى التعبير اللغوي المقبول. وتعمد الدراسة الوصفية في مقابل تلك المعيارية إلى وصف التعبير اللغوي دون التساؤل عن صحته اللغوية اعتمادا على أسلوب من الكلام يتوجب التقيد به [1]. فيرى مثلا عبد السلام المسدي أن اللسانيات تحتكم إلى الاستعمال في أمر تقرير المعيار أكثر مما تحكم المعيار في شأن الاستعمال تحكيما مطلقا[2]. وسيأتي تفصيل كلامه على وجه التخصيص بعد قليل.

وأرى أن دراسة الخطأ والصواب اللغويين هي في حقيقتها دراسة وصفية معيارية في الوقت نفسه؛ لأنها لا تقوم أساسا على فكرة الصواب والخطأ اللغويين مقصودين في ذاتهما؛ لأنها تجد نفسها ملزمة في سعيها من أجل الوصول إلى دراسة التعبير اللغوي دراسة وصفية – أن تقوم أولا بدراسة الخطأ أو تحديده حتى تستطيع أن تبني على ذلك الدراسة الوصفية. فالفرق بين الدراستين ليس فرقا في طريقة البحث، ولكنه في المادة التي يختارها الباحث[3].

ثم إننا استنادا إلى المبدأ التربوي الذي أخذنا به كما يرى رونالد إيلوار [4] - لا يسعنا أن نتخلى عمدا عن إحدى هاتين الدراستين؛ لأن ذلك سيفضي بنا إلى مأزق حرج. فالدراسة المعيارية لا شائبة فيها؛ فهي أول ما يتبادر إلى ذهننا إذا ما أردنا توظيف اللغة. فمن منا ينكر ضرورة الوقوف على ما يصح وما لا يصح من الكلام؟ فتاريخ اللغة العربية مثلا يشهد بأن أوائل كتب النحو وضعت تلبية لذلك، وقد اعتمدت إلى حد ما طريقة (قل ولا تقل)، متوجهة إلى متعلمي اللغة العربية من الأعاجم ممن دخلوا في الإسلام[5]

ويرى هدسن أنّ الشعار المرفوع دائما "وهو أن علم اللغة يجب أن يكون وصفيا وليس توجيهيا"[6] - يثير بعض المشكلات، إذ من الصعب أن نتجنب النزعة التوجيهية لعلم اللغة. ثم إن القول الذي يعد

أساسا لنظرية النحو التوليدي القائم على أنّ اللغة مجموعة من التراكيب المحددة تحديدا دقيقا- يعد من آثار الجذور التوجيهية لعلم اللغة، وتلك الآثار التي تتجلى في النحو والمعجم اللذين يهدفان أصلا إلى التفريق بين الصواب والخطأ اللغويين .

وقد بين هدسن أيضا أن النزعة التوجيهية تبدو مسألة مبدأ لدى بعض علماء اللغة؛ فتشومسكي يلح على أن نظرية علم اللغة تهتم " أولا وأخيرا بالمتحدث والمخاطب المثاليين في جماعة كلامية متجانسة تماما تعرف لغتها تماما" [7] ، لكن بعض المتحدثين لا يعرفون لغتهم بدرجة الكمال نفسها المفترضة في كلام تشومسكي؛ وهذا يعني ضمنيا في رأي هدسن " أن هناك معيارا مطلقا نستطيع أن نحكم به على معرفة الفرد للغته. وينبغي أن نؤكد أن هذا المعيار لا وجود له إلا إذا اختلقنا معيارا بغرض توجيهي أو تعليمي. فمن السهل على علماء اللغة كتابة أجروميات يعتقد أنها وصفية، ولكنها في حقيقة الأمر توجيهية وإرشادية ، والحقيقة هي أن العامة لا يرون سوى نزعتها التوجيهية " [8].

ويطرح عبد السلام المسدي في ضوء ذلك أيضا السؤال الآتي: كيف السبيل إلى أن نتفاهم بوساطة اللغة لو لم يستقر أمرها على معيار يرضخ له الاستعمال؟ فيقول: إننا إن جعلنا الاستعمال قيما على المعيار، أفلا ينتفي مبدأ الانتظام المطرد في داخل جهاز اللغة؟ فهو يرى بناء على حقيقة أن اللغات الإنسانية تتطور باستمرار – أن حركة التغير اللغوي ما دام الناس يتحدثون باللغة على فطرهم – تبقى هي الأخرى على سجيتها؛ فلا يحدها حاجز. فإذا أدركوا من الحضارة ما به تنشأ لديهم العلوم والصنائع ظهرت المؤسسات المعرفية وانبثقت بينها مؤسسة النحو، وعندئذ يظهر المعيار بعد أن كان نواميس خفية تتحكم في اللغة فيذعن لها المتعلمون دون وعي لها ولا إدراك. وعندئذ يصبح المعيار حكما على الاستعمال له عليه حقّ التوجيه والاعتراض ثم التقويم والزجر [9] .

ويرى أن اللحن - في مقابل أن النحو سفير المعيارية إلى الإنسان - هو ممثل سوسيولوجية اللغة بمعناه الأولي " الذي هو خروج عن النمط وتجاوز للمسطر المرسوم وعدول عن (القاعدة) السكونية إلى السنّة المتحركة المتغايرة "[10] . فقضية اللحن حسب رأيه تعود في جوهرها إلى الإقرار بشذوذ الموقف المعياري من الظواهر الطبيعية المواكبة للغة. فهو في ذاته " تشهير بنشاز التسلط التحكمي على حيوية الكائن الحيوي "[11] وعليه يرى أن اللسانيات إقرار للنحو وتجاوز له في الوقت نفسه [12].

وأعتقد أننا لو استمررنا في دراسة اللغة لذاتها [13] كما ذكر تلاميذ دي سوسير ، فإننا سنبقى بعيدين جدا عن الهدف الذي من أجله نشأت اللغات الإنسانية، ذلك الهدف القائم على الاتصال والتعبير عن الأفكار؛ إذ إنه سيبدو عصيا على التحقق مالم نبيّن للناس أبناء اللغة ومتعلميها من الأجانب ما يصح وما لا يصح. فعلماء اللغة كما يذكر محمود السعران قادرون على أن يسدوا للمشتغلين بتعليم اللغات توجيهات وإرشادات تيسر عليهم عملهم، وتصحح منه جوانب ووجوها[14] . وهذا ما يفرضه الواجب العلمي الأدبي القومي على أولئك العلماء، وإن كان بعضهم ما زال يصر على أن ذلك ليس الغرض الحقّ من دراستهم[15] .

الصواب والخطأ اللغويان ومقاييسهما

يرتبط تحديد الصواب والخطأ اللغويين بالمقياس المعتمد في ذلك، سواء أكان لغويا محضا أم غير ذلك؛ لذلك يبدو هذا الأمر صعبا على مستوى البحث، ولا سيما من حيث تحديد مقياس للصواب والخطأ اللغويين يتفق عليه الباحثون جميعا أو معظمهم. وسأبين في ما يأتي مفهوم الصواب والخطأ اللغويين ومقاييسهما وفق معالجة العالم اللغوي يسبرسن Otto Jespersen لهما[16]. إذ من الواضح أن الصواب والخطأ اللغويين وما يرتبط بهما من مقاييس مختلفة جزء من السلوك اللغوي ، الذي هو مثل السلوك الاجتماعي؛ فهو محكوم بقواعد تبدو أكثر تعقيدا من قواعد السلوك الاجتماعي الأخرى [17].

والصواب اللغوي لدى يسبرسن هو الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم ، والخطأ اللغوي هو ما خالف هذا العرف الجماعي[18] . ويرى أصحاب ذلك التعريف أن الصواب اللغوي ليس كون الكلام صالحا للإفهام حسب ؛ لأن الإفهام أمر قد يتحقق دون تحقق الصواب اللغوي نفسه [19]. فلو قال لنا شخص ما الجملة الآتية أو كتبها على النحو الآتي: **اصفحوا عن الرجلان** لفهمنا مراده. وهذه حال متعلم اللغة الثانية ؛ إذ يكون قادرا على التواصل مع أبناء اللغة على الرغم من أن كلامه لا يخلو من الأخطاء اللغوية بمختلف أشكالها.

من الواضح أيضا بناء على التعريف السابق أن الصواب اللغوي مقيد بعرف الجماعة اللغوية التي من خصائصها أنها ثابتة ومحدودة؛ فهذا التعريف لا يفترض سلطة عليا يخضع لها الأفراد في نشاطهم

اللغوي؛ فالفرد مكون للجماعة التي ليست سوى مجموعة من الأفراد؛ فما تفرضه الجماعة من اصطلاح لغوي ناتج عن النشاط اللغوي للفرد نفسه [20] .

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن النظر إلى الصحة اللغوية بوصفها درجات، بعيدا عن التقسيم الثنائي للتعبير إلى صحيح وخطأ؛ فلدينا اللغة المفهمة التي تكون أداة للإفهام في أدنى درجاته، واللغة الصحيحة التي هي درجة أعلى من كونها أداة للإفهام حسب، واللغة البليغة التي هي درجة تعلو على الصحة اللغوية. فالتعبير الصحيح هو الذي يصل إلى الحد الأدنى الذي يتطلبه العرف اللغوي. ويتجاوز التعبير البليغ هذا الحد الأدنى إلى أفق آخر؛ فالبلاغة تصل إلى مستويات تختلف درجة ارتفاعها عن الصواب ؛ لذلك ينبغي علينا أن نتجاوز وصف التعبير بأنه بليغ فحسب إلى تحديد درجة بلاغته [21].

ويكون التعبير في أحيان كثيرة مفهما وصحيحا، لكنه لا يكون في الوقت نفسه واضحا أو جميلا، أو واضحا جميلا في وقت واحد. فإذا استمررنا بالنظر إلى التعبير اللغوي من حيث وضوحه أو جماله، فإننا سنتجاوز بذلك موضوع بحثنا في الصواب والخطأ اللغويين إلى موضوع بحث آخر، هو الأسلوب [22] . ثم إن تقويم لغة الفرد (كلامه) لا يقف عند عدها لغة "صحيحة" أو "بليغة" ؛ لأن ثمة إمكانية ثالثة للتقويم اللغوي ، لا ينظر فيها إلى اللغة بعدها نتاجا فرديا كما هو الحال في الإمكانيتين الأخريين [23] ؛ لأن اللغة نتاج للجماعة اللغوية في عمومها. ويمكن تقويم اللغة في عمومها بالقياس إلى مثالية لغوية؛ فتزيد قيمة اللغة أو أي جانب من جوانبها كلما قربت من بلوغ هذه المثالية التي تحقق أقصى حد من عنصري السهولة والدقة في التعبير لدى المتكلم والمخاطب عند تبادلهما الأفكار والمعلومات، دون اعتبار للوسائل التعبيرية الأخرى التي قد تعين على فهم التعبير اللغوي كرفع اليد للتحية ودقّ الجرس لبدء المحاضرة [24].

ومن الواضح أن الأخطاء اللغوية هي من أسباب تطور اللغة المتفق عليها؛ فهي عندما تقع أول مرة تواجه بالرفض ومحاولات الإصلاح ، لكن بعضها مما أهمل أو صحح في حينه يشيع على الرغم من ذلك حتى يصير جزءا من الثقافة اللغوية لدى الإنسان [25]. وقد ذكر بعض اللغويين " أن تاريخ اللغة ليس سوى تاريخ الأخطاء اللغوية فيها " [26] ؛ لذلك رفض بعض المؤرخين اللغويين الاعتراف بوجود ما يعرف بالصواب أو الخطأ اللغويين؛ لأنهم يعرفون بعد الدراسة الممحصة للنصوص اللغوية في العصور المختلفة أن من أهم خصائص اللغات الإنسانية استعدادها الكبير للتطور والتغير؛ فما يعد صوابا في عصر ما قد يصبح خطأ في العصر الذي يليه أو العكس[27] .

وأرى مبالغة في موقف أولئك المؤرخين اللغويين؛ لأن من الضروري لكل جيل - على الرغم من أن الخطأ في عرف جماعة لغوية ما قد يصبح صوابا لدى جماعة لغوية أخرى تالية للأولى- أن يعرف المقبول المستحسن في لغته ، وذلك أولى له من معرفة القبيح المستهجن فيها، ناهيك عن أن رأي أولئك المؤرخين اللغويين لو ترك لشأنه لأدى إلى انهيار الوسائل التعبيرية اللغوية لدى الإنسان[28].

من الواضح أيضا أن في قولهم ذلك خروجا عن طبيعة اللغة؛ لأنها وفق ما أوضحنا سابقا سلوك لغوي اجتماعي كغيره من أنواع السلوك الاجتماعية الأخرى؛ فهو يخضع مثلها لقواعد تحدده وتضبطه، لكن قواعده أكثر تعقيدا من قواعد السلوك الأخرى. فالصواب والخطأ اللغويان موجودان بوجود الجماعة اللغوية؛ فالصواب اللغوي هو التعبير الذي تقبله هذه الجماعة في عصر خاص، والخطأ ما خالف ذلك [29] . وهناك نوع آخر من تقدير القيمة اللغوية، بعيدا عن الصواب والخطأ اللغويين، أساسه قياس اللغة إلى مثالية لغوية تعتمد على سهولة القول وسهولة الفهم [30].

وليس التطور قاصرا على السلوك اللغوي؛ فهو يشمل أنواع السلوك البشري الأخرى جميعا. فلم يقل أحد بتجنب العادات التي يستهجنها مجتمع من المجتمعات لاحتمال تغير نظرة المجتمع فحسب إلى هذه العادات في خلال العصر نفسه أو العصور القادمة [31].

ويرى عبد السلام المسدي أن اللحن في حقيقته هو تغير (تطور) يصيب اللغة؛ لأن قضية اللحن لديه تعود في جوهرها إلى الإقرار بشذوذ الموقف المعياري من الظواهر الطبيعية المواكبة للغة [32].

فإذا أردنا أن يتأكد لدينا قول الباحثين إن اللحن أو الخطأ إن هو إلا تطور في مظاهره اللغوية كافة، فما علينا إلا أن نطلب إليهم إثبات ذلك، أو أن نقوم نحن بإثبات عكس ذلك. ولن يتم الأمر لنا أو لهم إلا بدراسة مظاهر اللحن أو الخطأ كلها دراسة إحصائية وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة التطبيقي، قاصرين إياها في البداية على فترة معينة من تاريخ اللغة العربية؛ إذ ليس من السهولة القيام بمثل تلك الدراسة [33].

وأرى أن ما كان يعد صوابا في عصر ما قد يصبح غير مقبول في عصر آخر، دون أن يعني ذلك بالضرورة النظر إليه على أنه من الخطأ اللغوي؛ بحجة أنه لم يكتب له الاستمرار حسب ؛ لذلك لم يعد مستعملا بين الناس. فنحن جميعا نمتنع مثلا لأمر ما عن استخدام ألفاظ امرئ القيس التي وردت في

معلقته، مثل: **عرصات وناقف والدمقس** لكنّ عدم استخدامنا لمثل تلك الألفاظ لا يعني في أي حال من الأحوال أنها خطأ لغوي. وقواعد النحو التي كان يتبعها شيكسبير مثلا تختلف عما هو متبع الآن بين الإنجليز أنفسهم؛ ولكن ذلك لا يعني أن الشاعر كان يقع في أخطاء نحوية لأنه كان يقول وفق العرف اللغوي المتبع في العصر الذي عاش فيه [34].

فمن المؤكد مثلا أن الأخطاء اللغوية التي وقعت ، وما زالت تقع من متعلمي اللغة العربية الناطقين بها ،وبغيرها، في نطق الأصوات العربية، لا تمثل تطورا يذكر، بدليل اقتصارها على أولئك المتعلمين. ويصبح على الرغم من ذلك ،جل ما يصيب لغة الفرد (كلامه) من أخطاء، بغض النظر عن أصلها وطبيعتها، جزءا من التطور اللغوي [35] الذي يصيبها ما دامت تسير كما يقول علي عبد الواحد في السبيل التي تريدها على السير فيها سنن التطور والارتقاء الطبيعيين ؛ لذلك مهما حاولنا محاربة تلك الأخطاء فلن نتجنب النظر إليها بوصفها جزءا من التطور في لحظة ما [36].

وقد بين يسبرسن المذاهب والآراء التي قيلت في مقاييس الصواب اللغوي [37] ، ناقدا إياها حتى وصل إلى ما سبق بيانه حول مفهوم الصواب والخطأ اللغويين ومقاييسهما. فقد بين أن العالم اللغوي نورين Odolf Noreen قد عالج ذلك الموضوع بالتفصيل، وقد علق على آرائه بعض الناقدين منهم فلودستروم وجوهانس وستالا، فهم جميعا متفقون على الأفكار الأساسية التي قال بها نورين [38]. إذ قال بوجود مذاهب ثلاثة في مقاييس الصواب اللغوي، هي المذهب الأدبي التاريخي والمذهب الطبيعي التاريخي والمذهب المنطقي. فمقياس الصواب ،وفق المذهب الأول، الاتفاق بين ما يقوله الفرد والاستعمال اللغوي للكتاب والشعراء في عصر خاص، تعيين بدايته ونهايته أمر اعتباطي بحت. ويرى ستالا أن نورين لم يقدم صورة واضحة صادقة لهذا المذهب الذي قال به جريم وأتباعه ممن لم يكن قصدهم أن يربطوا اللغة بعصر من العصور ربطا لا تنفك منه. ثم إن قوانين جريم وأتباعه هي قوانين صوتية؛ لذلك لا دخل للأدب في هذه النظرية التي تقوم على التطور اللغوي في حقيقتها [39].

ويقوم المذهب الثاني- الطبيعي التاريخي- على أساس ما ساد في القرن التاسع عشر من أن اللغة كائن طبيعي حي تتطور وترقى في جوّ من الحرية الخالصة ؛ لذلك فإن أية محاولة لتقييد المتكلم بصواب أو خطأ تؤدي بالضرورة إلى إعاقة التطور نحو الكمال اللغوي . ولهذا المذهب حتى اليوم أنصار يتركون تحديد الصواب والخطأ اللغويين ؛ لأنهما في نظرهم من الأمور الاعتبارية البحتة ؛ فليس ثمة خطأ في اللغة أو صواب. ونحن نتفق مع نورين في رده على ذلك؛ إذ ذهب إلى أن مثل هذا المذهب سيؤدي لو ترك لشأنه إلى انهيار الوسائل التعبيرية اللغوية لدى الإنسان[40] .

فهو يرى في المذهب الثالث المذهب الوحيد المعقول؛ لذلك أسماه المذهب المنطقي. فأصح التعبيرات لديه "التعبير الذي يمكن للسامع إدراكه في دقة وسرعة ، ويمكن للمتكلم في نفس الوقت النطق به في سهولة وبلا تعنت أو تكلف "[41]. وهذا المذهب كما يذكر ستالا لم يحدد الصواب اللغوي، وإنما وصف أيسر الأساليب اللغوية[42].

لقد تساءل نورين عن المعيار الدقيق للحكم بالصواب والخطأ؛ فشغله البحث في ما يجب أن يكون عن دراسة ما هو كائن. فليس من شك في أن أي فرد من أبناء الجماعة اللغوية يستطيع التفريق بين التعبير الخاطئ والتعبير الصحيح [43] ، ويرادف هذا وفق تعبير التشومسكيين قولهم: " إن الإنسان الذي يتكلم لغة معينة يستطيع أن يفهم جمل لغته هذه كما أنه يستطيع أن يحكم على الجمل الجديدة من حيث الخطأ أو الصواب في التركيب" [44].

ونحن نتفق مع يسبرسن في أنه كان على نورين في بحثه ذاك أن يحصي عدد التعبيرات الخاطئة والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها من يحكم بخطئها والصفات المشتركة بين هذه التعبيرات، والفرق بينها وبين التعبيرات الصحيحة وهكذا. لكنه تمسك بدلا من ذلك ببعض المثل الذهنية كالأدبية التاريخية والطبيعية التاريخية على نحو ما ذكرنا؛ فصرفته عن علاج الوقائع اللغوية المادية التي هي وحدها محل الدرس والاستقصاء. ولا ينكر يسبرسن أن لهذه المثل الذهنية قيمتها النظرية ، لكننا عندما نحكم بصواب أو خطأ على ما يقال في قاعة الدرس أو في صحيفة، فإننا لا نستعمل تلك النظريات إطلاقا [45].

مقاييس الصواب والخطأ اللغويين لدى الإنسان العادي

ليس لدى الإنسان العادي مقياس ثابت للحكم على تعبير ما بالصواب أو الخطأ؛ فهو بحكم فطرته وذوقه مرة، وبحكم القواعد اللغوية التي تعلمها مرة أخرى يميز الصواب من غيره [46]. وقد حصر يسبرسن مقاييس الصواب والخطأ اللغويين لدى الإنسان العادي في عد وصول الكلام إلى أحد المستويات الآتية التي سنوضحها تاليا وفق عرض يسبرسن لها [47] :

1. مستوى جهات الاختصاص اللغوي .
2. مستوى المناطق الجغرافية المتميزة .
3. المستوى الأدبي .
4. المستوى الأرستقراطي .
5. المستوى الديمقراطي .
6. المستوى المنطقي .
7. المستوى الذوقي .

فالمستوى الأول نعني به الهيئات الرسمية وشبه الرسمية التي تعنى بالدراسات اللغوية عناية خاصة كالمجامع اللغوية ووزارات التعليم. وإذا صح أن لمثل هذه المؤسسات أثرا في الحكم بصواب تعبير أو خطئه، فإنها ليست وحدها المرجع الأول والأخير في ذاك الأمر [48].

وترى المدرسة البنيوية الأمريكية اللغوية أن المرجع الأول والأخير في الصواب اللغوي هو المتحدثون؛ لذلك لا تملك المؤسسات اللغوية أن تفرض مقاييس ذلك. وترى في الأخطاء اللغوية الشائعة دليلا على كثرة استعمالها بين متحدثي اللغة الذين هم وحدهم في نظرها الأوصياء على تلك اللغة ؛ لذلك لا تملك أي مؤسسة لغوية أن تشرع من القوانين مالا يتفق مع واقع استخدام اللغة ، قاصرة وظيفة اللغويين على وصف المظاهر اللغوية شرحا وتبويبا وتطلب إلى المعلم أن يحرص على أن يبين أن قواعد اللغة ليست نهائية أو ثابتة بصورة مطلقة؛ فهي تتغير [49] .

وترى المدرسة التحويلية أن اللغة تتغير[50] ، لكن تغيرها يكون على مستوى البناء الظاهري؛ لأن الأساسيات تبقى كما هي؛ لأنها الأصل الذي تصاغ منه كل التطورات الجديدة للغة. وتتفق مع المدرسة البنيوية الأمريكية في أن المتحدثين هم المرجع في الصواب اللغوي، وهذه حال المدارس اللسانية الوصفية كلّها. ولا تجيز المدرسة التحويلية تحليل حديث أي طبقة وأي لهجة على حدة؛ لأن اللغة ليست ملكا خاصا بأحد يتصرف فيها كما يشاء؛ فبعض المتحدثين يقعون في أخطاء لغوية لا يقبلها المتحدثون الآخرون، وكل شخص له أسلوبه في التعبير؛ لذلك لا تستطيع أية نظرية لغوية مهما بلغ شمولها أن تلم بهذه المتغيرات كلها في بناء واحد متكامل. ويرى التحويليون أن مثل هذه الفروق اللغوية الفردية بين المتحدثين ليست من اختصاص علماء اللغة لأنها تخضع لعوامل نفسية وحضارية وبلاغية؛ وهم مهتمون بوصفهم علماء لغة بالقواعد الصرفية والنحوية التي يجمع على صحتها المتحدثون كلهم أو غالبيتهم إجماعا يجعلها تشكل أساس اللغة التي تصلح بناء على ذلك للاتصال بينهم جميعا [51].

ويعني المستوى الثاني- مستوى المناطق الجغرافية- وجود لغة مثالية في مكان خاص من الموطن اللغوي للجماعة. لكن بعض علماء اللغة الغربيين لا يعترفون بلغة مثالية عامة موجودة بالفعل في مكان ما؛ لذلك لا يصح التساؤل إطلاقا عن الصواب والخطأ دون ربطهما باللهجة المحلية أو بالطبقة التي نريدها. فخير مكان توجد فيه المصرية الصعيدية هو صعيد مصر، وخير مكان توجد فيه الإنجليزية الأمريكية هو الولايات المتحدة [52] .

والحقّ أنه ليس في ذلك المستوى مقياس صوابي ؛ فهو يشير فحسب إلى إمكانية وجود اللغة الصحيحة الخالية من الأخطاء في مكان من أماكن وجود الناطقين بها ، وقول أولئك العلماء الغربيين المشار إليه أعلاه يمثل مرحلة من مراحل الدرس اللغوي لم يعد أكثر الدارسين في الغرب يحتفون بها .

واللغة الفصيحة بناء على المستوى الثالث الأدبي هي اللغة التي يكتب بها أعاظم الكتاب والشعراء في عصر خاص. والحقيقة أن النتاج الأدبي خارج عن نطاق الدراسات اللغوية. ثم كيف يمكن أن نعين أعاظم الكتاب وأسماهم تعبيرا دون أن يكون هناك مقياس للصواب والخطأ اللغويين أصلا ؟ فالخلاف مثلا في تعيين كبار شعراء اللغة العربية ، قدمائهم ومحدثيهم ، ما زال موضع نقاش، لكن ثمة إجماعا على تقدير مكانة الشعراء والكتاب الأقدمين دون أن يعني ذلك أنّ لغتهم صالحة بالضرورة لعصرنا الحديث هذا مثلا [53]. ثم إن أي شاعر أو كاتب مهما علت منزلته اللغوية ليس معصوما من الوقوع في الخطأ اللغوي. وأمثلة ذلك كثيرة في شعرنا العربي [54]. ويبقى الأمر مقصورا على الاستعانة بنصوص الشعراء والكتاب في تحديد الصواب اللغوي [55].

ويبدو تحديد الطبقة الراقية في المستوى الأرستقراطي أمرا صعبا، لكننا إذا حددناها بمن اكتسبوا ثقافة عالية ترتفع بمستواهم العقلي واللغوي، فسيبدو ذلك أكثر قبولا من تحديدها بطبقة الأمراء مثلا أو بطبقة ذوي المال والثراء.

ولعلنا نتفق جميعا على أن هذا النوع من المقاييس ليس لغويا بل اجتماعيا خالصا، لكننا لا نستطيع أن نغفل المقياس الاجتماعي بوصفه عنصرا يكسب اللغة مكانة ما [56]. وقد نص هدسن على أن عدم

المساواة اللغوية ناتج عن عدم المساواة الاجتماعية؛ إذ إن اللغة من أهم العوامل التي تساعد على استمرار التفاوت بين جيل وآخر [57].
وهناك من يتخذ، من منظور ديمقراطي، لغة الشعب التي هي أكثر شيوعا وانتشارا مقياسا للصواب اللغوي، مقابل من يتخذ لغة الطبقة الراقية مقياسا لذلك أيضا. فهؤلاء الديمقراطيون لا يرون أن هناك فرقا بين فرد وآخر في السلوك اللغوي يسوغ تميز أي منهما. وهم يرون أن من الأصح أن يقوم الحكم بالصواب اللغوي على أساس نسبة الأفراد الذين يمثلون نوعا خاصا من النشاط اللغوي إلى غيرهم ممن يمثلون نشاطا لغويا مخالفا؛ وستكون النتيجة الحتمية تغليب النشاط اللغوي لجمهرة الشعب[58].
وعيب هذا الرأي كما يذكر يسبرسن أنه يفترض أن الانقسام اللغوي في مجتمع من المجتمعات لا ينتج أكثر من لهجتين، والواقع غير ذلك . فإذا صح للأرستقراطية جعل لغة الطبقة الراقية لغة موحدة على اختلاف الأقاليم مقياسا للصواب اللغوي، فإن ذلك لا يصح للديمقراطيين؛ إذ إنه ليس للهجات الشعبية هذه الوحدة التي تتمتع بها اللهجة الأرستقراطية؛ فتلك اللهجات تختلف باختلاف الإقليم ، وباختلاف الحرفة، وباختلاف درجة التعليم [59]. وهذا الرأي القائم على التعددية مقياسا للصواب اللغوي لا يختلف كثيرا عن رأي من يقول بالشيوع مقياسا لذلك أيضا. فميدفج Medvig أكد أن " الاستعمال اللغوي لا يمكن أن يكون خطأ طالما أنه معترف به اعترافا عاما"[60]. وذكر ساسي Sayce أن " مقياس الصواب هو تعود المتكلمين على العبارة واستعمالهم لها استعمالا مطردا. وإن ما يصح أن يطلق عليه صواب نحوي هو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلمي اللغة "[61]. وذكر سويت Sweet أيضا أن " ما يؤيده الاستعمال العام لمتكلمي لغة من اللغات هو ما يصح أن نطلق عليه اسم الصواب اللغوي "[62]. وهذا ما أكده أيضا تيجنرTeegner بقوله " إن ما يبدو غير منطقي من وجهة نظر التفكير المجرد يصبح أمرا مقبولا بمجرد شيوع استعماله اللغوي "[63]. فمن الأمثلة التي ذكرها على ذلك تسمية السويديين الحوت سمكة مع أن علم الأحياء يثبت أنه ليس من الأسماك . وأعتقد أنه لا يمكن قصر المقياس الصوابي على الاستعمال حسب؛ لأن عمل الباحث اللغوي لا يقتصر على إحصاء درجة شيوع الظاهرة اللغوية ؛ فهو له الحق نفسه الذي للمتكلم العادي في تحكيم ذوقه في اختيار تعبيره. وربما كان من معرفته بلغته وأسرارها ما يجعل قوله بالصواب اللغوي أو الخطأ اللغوي أكثر قبولا من قول سواه ممن لم ينالوا حظه من الثقافة اللغوية [64]. وتقوم وجهة النظر المنطقية على الحكم بصواب التعبير بمدى مطابقته للمقاييس العامة للتفكير المجرد، مناقضة بذلك مناقضة صريحة ما سبق كله من مستويات مقاييس الصواب والخطأ اللغويين. ويعارض ذلك معظم علماء اللغة؛ لأن مصدر اللغة هو الإنسان نفسه أكثر مما هو عقله ؛ لذلك يرى بعض اللغويين أن من مجانبة الصواب أن نصف لغة ما بأنها منطقية أو غير منطقية [65].
وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من اللغويين ينظرون بالقبول إلى التعبيرات الخاطئة منطقيا الصائبة لغويا. فبوت Bott يقول: " إنه لا يلزم من كون العبارة صحيحة من وجهة النظر اللغوية أن تكون صحيحة من وجهة النظر المنطقية؛ فالجملة " حاصل جمع اثنين إلى اثنين هو خمسة " صحيحة من وجهة النظر اللغوية، ولكنها ولا شك خطأ منطقي جسيم "[66]. وقد تابعه في ذلك بينفي Benfey بقوله: " لو قال قائل العبارة "حاصل جمع اثنين إلى اثنين هو خمسة " أو العبارة " إن الأسود أبيض " فإنه ولا شك يدرك الخطأ المنطقي فيما يقول، ولكنه يدرك في نفس الوقت الصواب اللغوي لكل من هاتين العبارتين"[67].
وأعتقد أن مثل تلك التعبيرات يجب أن يكون مصيرها الرفض في المجتمع اللغوي. وقد رفض يسبرسن الاعتراف بمثل تلك التعبيرات على نحو ما قاله أولئك اللغويون؛ لأن اللغة أمر ذو جانبين إذا صح أن التركيب أحدهما؛ فإن الدلالة هي الجانب الآخر قطعا. وعليه إن تحقق الخطأ في الجانب الدلالي يؤدي قطعا إلى خطأ في صميم التعبير اللغوي[68]. وهذا المبدأ في التعامل مع مثل تلك التعبيرات على نحو ما أشار إليه يسبرسن من الأمور المقررة في اللغة العربية ؛ فكلنا يدرك قول ابن مالك (ت672 هـ) الذي سبق يسبرسن بقرون عدّة:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم [69]
واحده كلمة والقول عمّ وكلمة بها كلام قد يؤم

فالكلام في اصطلاح النحويين[70] ما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة. فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل مثل " ديز " والمستعمل مثل" أحمد ". واللفظ عندما يكون مفيدا يخرج منه المهمل، والكلمة، وبعض الكلم الذي يتركب من ثلاث كلمات فأكثر ولا يحسن السكوت عليه، نحو إن **قام الرجل** [71].
وقد عبر تمام حسان عن الفكرة السابقة بقوله: إن حاصل جمع مراعاة الحاجتين اللغوية والاجتماعية هو مراعاة المستوى الصوابي. فالحاجة اللغوية لديه هي عنصر الوضوح الذي يسد الحاجة اللغوية أو المعنى الوظيفي، والحاجة الاجتماعية هي عنصر المطابقة الذي يسد الحاجة الاجتماعية أو المعنى الاجتماعي.

وقد أضاف إلى هذين العنصرين عنصر الجمال في حال كون النص اللغوي نصا أدبيا، وعنصر الانسجام المنطقي في حال كونه نصا علميا[72]. وقد ذكر رونالد إيلوار أيضا أن التعبير السائغ هو الذي يكون سليم المبنى واضح المعنى[73]. وبين تمام حسان أنه يقصد بالمستوى الصوابي المستوى اللغوي الاجتماعي لا المستوى الصوابي المنطقي الخاص بصدق المحمول على الموضوع، أو الاسم على المسمى؛ فالمنطق يرفض مثلا أن يكون عبد المطلب عبدا لعمه المطلب، مع أن اللغة تسمح بذلك. ولا يقصد بذلك أيضا المستوى الصوابي الخلقي الخاص بمطابقة الخبر للواقع؛ فالأخلاق ترفض مثلا الكذب الصريح في قول الشاعر لممدوحه:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

لكن اللغة على حد قول تمام حسان تحتفي بهذا البيت، وتستشهد به على ظاهرة بلاغية هي الإغراق في المبالغة[74]. ثم يذكر أنه ربما كان للدين طريقته الخاصة في الاعتراض على هذا البيت؛ لأن للدين مستوى صوابيا خاصا به كذلك[75]. والحق أن الدين ليس وحده الذي يعترض على ذاك البيت ؛ لأن الدين لا يقبل كلاما يخالف إحدى بدهيات العقل أصلا ؛ فالممدوح- عقلا -لا يمتلك ما لا تملكه الأقدار . ولست أرى ما ذهب إليه تمام حسان؛ لأن المستوى الصوابي المنطقي والمستوى الصوابي الخلقي إن هما إلا شكلان من أشكال المستوى الصوابي اللغوي في مجموعه؛ ولو مضينا مع تمام حسان في تحديد مستويات أخرى للصواب لحصلنا على كثير منها؛ فلدينا مثلا الصواب الاقتصادي، والصواب السياسي، والصواب العسكري، والصواب الطبقي، فما تراه عامة الشعب صوابا لا يراه كذلك بالضرورة أبناء الطبقة الراقية. وللبيت السابق رؤية أخرى، لعل الشاعر خير من يدركها. وتناول البلاغيين له على نحو ما ذكره تمام حسان يعفينا أصلا من ذكر أيّ تأويلات أو تخريجات أخرى له.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أيضا إلى أن سيبويه (ت180هـ) ذكر أن من الكلام ما هو مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذلك. "فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غدا. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول:أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل....وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت....وأما المحال الكذب فأن تقول :" سوف أشرب ماء البحر أمس"[76].

ويقوم المعيار الذوقي على أن اللغة السليمة هي التي تصل إلى المستوى الذي يمليه علينا إحساسنا الفني باللغة. وعليه تكون اللغة السليمة هي لغة الشعر أو النثر الفني فحسب. فإذا حكم شخص في اختيار أصح تعبيرين، فإنه سيصدر حكمه بناء على تذوقه لنواحي الجمال أو القبح في كليهما ؛ فقد يقول مثلا ليس لهذا التعبير جمال الجرس الذي للآخر؛ فيشعر ذلك باعتماده في حكمه على تذوقه الشخصي لأسلوب التعبيرين كليهما . فإذا ناقشناه في أسباب ضعف التعبير الذي رفضه، فإنه لن يستطيع أن يعين خطأ فيه [77]. إن مثل ذاك الحكم كثيرا ما يكون غير معتمد على أساس علمي ؛ فهو ليس أكثر من تفضيل ذاك الشخص لما ألفه هو نفسه من الأساليب ولما اعتاده من ألفاظ ؛ إذ قد تكون بعض الكلمات مثل " بحبوح " التي يمكن الحكم عليها بجمال الجرس من الكلمات التي لا يتداولها الاستعمال الصحيح[78]. وأساس هذا المستوى يقوم في الحقيقة على مراعاة الأسلوب؛ لذلك لا نرى في هذا المستوى مقياسا للصواب والخطأ اللغويين، بل مقياسا لجمال أسلوب التعبير اللغوي.

ويرى تمام حسان أن القدرة على تمييز المستوى الصوابي تتم بأمور منها الملاحظة والمشاركة والتجريب. فالمرء عندما يستمع إلى كلام الآخرين يعرف من هذا الكلام أن هؤلاء المتكلمين يراعون في كلامهم أموراً خاصة لا يحيدون عنها؛ لذلك عليه إن أراد مشاركتهم اللغوية أو استبقاءها أن يراعي هذه الأمور نفسها. فإذا دخل معهم في محادثات وشاركهم الحديث ، فإنه يتعلم بالمشاركة ما لم يستطع تعلمه بالملاحظة ، ثم إنه يخطئ أحيانا ؛ فيصادف من هذه التجربة ما يصادفه المخطئ ؛ فتردعه هذه التجربة عن الخطأ مرة أخرى في ما أخطأ فيه ، محافظا بذلك على المستوى الصوابي في الاستعمال اللغوي[79].

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن بعض اللغويين العرب منهم أحمد مختار عمر وعبد الصبور شاهين وإميل يعقوب [80] عدوا المقاييس اللغوية أو الأصول اللغوية التي اعتمد عليها اللغويون العرب في جمع مادة اللغة العربية الفصيحة بأصواتها وصرفها ونحوها ومعجمها كالقرآن الكريم والشعر العربي وغيرهما من المسموع مثلا، عدوها هي نفسها مراجع الصواب والخطأ اللغويين . فهم لم يعالجوا في الحقيقة مقاييس الصواب والخطأ اللغويين ؛ لأن المادة اللغوية بلهجاتها المختلفة التي لم يعتمدها أولئك اللغويون القدماء في جمع مادة اللغة العربية الفصيحة ، لا تعني في أي حال من الأحوال أن ينظر إليها بوصفها أخطاء لغوية ، أو بوصفها خروجا على ذلك الصواب الذي بات يعرف بالعربية الفصيحة. فتلك المادة اللغوية بلهجاتها المختلفة لا تخرج في مجموعها أو في إفرادها عن اللغة العربية الفصيحة باعتبارهما مجموع

ما كانت تنطق به العرب في تلك البيئة العربية في ذلك الزمن الذي يمتد على الأرجح إلى مئة وخمسين عاما قبل الإسلام[81]. فذلك المجموع اللغوي العربي إن هو إلا تلك اللهجات التي نشأت جنباً إلى جنب في تلك البيئة وذلك الزمن[82].

يقول رمضان عبد التواب في منهج النحويين القدامى: " وكان غموض المنهج مؤديا إلى إغفال تسجيل التطور تسجيلا كاملا ،غير أنهم كانوا يلاحظون أن المثقفين ومن يحاول الحديث بهذه اللغة الفصحى ، تدخل في كلامه ألفاظ وعبارات من تلك اللغة المتطورة التي تجري بها ألسنة العامة فأخذوا ينبهون هؤلاء إلى مخالفاتهم لقوانين الفصحى، وأنهم يلحنون ، أي : يخطئون إذا قيست لغتهم بالعربية الفصحى، فكلامهم لحن وخطأ- في مقابل هذه اللغة- عند هؤلاء، ونمو وتطور لهذه اللغة من وجهة نظر علم اللغة الحديث؛ إذ لايتم هذا اللحن والخطأ بطريقة عشوائية بل يخضع لقوانين التطور اللغوي "[83].

ثم إنّ للعربية الفصيحة قواعد عامة لا تختلف في جوهرها عما للهجات العربية الأخرى؛ لذلك نميل إلى استخدام مصطلح اللغة المشتركة بدلا من اللغة العربية الفصيحة، متفقين مع من يرى ذلك أيضا [84]؛ فالعرب جميعا بلهجاتهم كافة يرفعون الفاعل مثلا وينصبون المفعول به مثلا آخر.

وأعتقد أيضا أن مقياس الصواب والخطأ اللغويين الذي اعتمده اللغويون العرب الأوائل هو متحدث اللغة الأصلي. وهذا المقياس هو عينه الذي اعتمدته المدارس اللسانية الوصفية الحديثة على رأسها المدرسة التحويلية التوليدية (المعرفية)؛ لذلك لا أرى أي خلاف حقيقي بين المنهجين في تحديد ذلك المقياس؛ فكلاهما منهج وصفي[85]. لكن علماءنا اللغويين أتبعوا خطوتهم الأولى تلك في اتخاذ ذلك المقياس خطوة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى؛ إذ قاموا بتحديد الأصول التي يعتمد عليها في جمع مادة لغة العرب المتحدثين الأصليين باللغة ووضع قواعدها ، تلك الأصول من سماع وقياس واصطحاب الحال وغيرها. ولقد أصبحت هي عينها مقاييس الصواب والخطأ اللغويين بعد انتهاء عصور الاحتجاج؛ وذلك بفساد الألسنة العربية لعوامل عديدة أدت إلى نشوء علم اللغة لديهم، لعل من أشهرها اختلاطهم بالأعاجم واختلاط الأعاجم بهم بعد دخولهم في الإسلام، واتساع رقعة الدولة العربية الإسلامية. لذلك أعتقد أن منهج اللغويين العرب القدماء في دراسة الصواب اللغوي بدأ وصفيا وانتهى معياريا، ولا سيما لدى المتأخرين منهم واستقروا على ذلك حتى يومنا هذا؛ لأسباب من أهمها غياب الناطق الأصلي باللغة. وأرى في عمل لغويينا ذلك قدرة عجيبة على مستوى البحث اللغوي، لم تتسنّ لكثير من الباحثين في اللغات الإنسانية الأخرى، التي كان مصيرها أنها ما تلبث أن تكون حتى تزول، مخلفة وراءها لهجات لا تمت بكبير صلة لها اعتمادا على أنها أصل لها.

الخاتمة

عد معظم اللغويين المحدثين دراسة الصواب والخطأ اللغويين دراسة معيارية ، وقد رأيت في هذا البحث أنها دراسة وصفية معيارية في الوقت نفسه؛ لأنها لا تقوم أساسا على فكرة الصواب والخطأ اللغويين مقصودين في ذاتهما ؛ إذ إنها تجد نفسها ملزمة في سعيها من أجل الوصول إلى دراسة التعبير اللغوي دراسة وصفية أن تقوم أولا بتحديد الخطأ حتى تستطيع أن تبني على ذلك الدراسة الوصفية . وقد بينت مفهوم الصواب والخطأ اللغويين في ضوء تعريفهما لدى يسبرسن ؛ فالصواب هو الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم ، والخطأ هو ما خالف هذا العرف الجماعي . ثم حددت مقاييسهما لدى اللغويين كنورين في مذاهبه الثلاثة : الأدبي التاريخي والطبيعي التاريخي والمنطقي ، مبينا أوجه الاعتراض عليها. وحددت أيضا تلك المقاييس لدى الإنسان العادي كما بينها يسبرسن في اعتبار وصول الكلام إلى واحد من مستويات سبعة ،منها :المستوى الأدبي والمستوى الذوقي ، ناقدا إياها جميعا. وقد توصلت إلى أن مقياس الصواب والخطأ اللغويين الذي اعتمده اللغويون العرب الأوائل هو متحدث اللغة الأصلي . وهذا المقياس هو عينه الذي اعتمدته المدارس اللسانية الوصفية الحديثة ؛لذلك لم أر أي خلاف حقيقي بين المنهجين في تحديد ذلك المقياس ؛ فكلاهما منهج وصفي . لكن علماءنا اللغويين أتبعوا خطوتهم الأولى تلك في اتخاذ ذلك المقياس خطوة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى ؛ إذ قاموا بتحديد الأصول التي يعتمد عليها في جمع مادة لغة العرب المتحدثين الأصليين باللغة ووضع قواعدها ، تلك الأصول من سماع وقياس ...أصبحت هي عينها مقاييس الصواب والخطأ اللغويين بعد انتهاء عصور الاحتجاج ؛وذلك بفساد الألسنة العربية لعوامل عديدة أدت إلى نشوء علم اللغة لديهم ،لعل من أشهرها اختلاطهم بالأعاجم واختلاط الأعاجم بهم بعد دخولهم في الإسلام ،واتساع رقعة الدولة العربية الإسلامية .لذلك أعتقد أن منهج اللغويين العرب القدماء بدأ وصفيا وانتهى معياريا ، ولا سيما لدى المتأخرين منهم واستقروا على ذلك حتى يومنا هذا ؛لأسباب من أهمها غياب الناطق الأصلي باللغة .

هوامش البحث :

[1] انظر: إيلوار، رونالد (1980)**مدخل إلى اللسانيات** ترجمة بدرالدين القاسم، مط بعة جامعة دمشق: 36-37، وانظر:أيوب، عبد ا لرحمن (1969) **اللغة والتطور** مطبعة الكيلاني : 70-7، وانظر: هامرلي، هكتر(1994)**نظرية التكاملية في تدريس اللغات ونتائجها العملية** ، ترجمة راشد الدويش، جامعة الملك سعود :41-42، وانظر: السعران، محمود،**علم اللغة مقدمة للقار ئ العربي**دار النهضة العربية، بيروت : 17، وانظر: المسدي، عبد السلام، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس: 123.

[2] انظر: مباحث تأسيسية: 133 و123.

[3] انظر: اللغة والتطور: 70.

[4] انظر: مدخل إلى اللسانيات: 36-37.

[5] لعلّ الظروف التي رافقت تاريخ دراسة الفرنسية تشبه إلى حد كبير جدا الظروف نفسها التي رافقت تاريخ دراسة اللغة العربية، فعندما نقرأ كتاب رونالد إيلوار مدخل إلى اللسانيات نشعر بأن الباحث عندما يتحدث عن اللغة الفرنسية كأنه يتحدث عن اللغة العربية في الوق ت نفسه. انظر: كتابه المشار إليه: 36-40.

[6] هدسن، د (1987)**علم اللغة الاجتماعي** ترجمة محمود عياد، ط 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: 318.

[7] السابق: 319.

[8] السابق: 319.

[9] انظر: مباحث تأسيسية: 133-134.

[10] السابق: 136.

[11] السابق: 136.

[12] انظر: السابق: 136.

[13] المقصود بدراسة اللغة (لذاتها) أن تكون "دراستها مجردة عن أيّ غرض آخر مثل تعرف النواحي الجمالية، أو تمييز الصواب من الخطأ أو أي شيء آخر زائد على نظام اللغة وباختصار أن تكون دراسة اللغة غاية لا وسيلة ". الشايب، فوزي (1999) **محاضراتفي اللسانيات** ، ط1، وزارة الثقافة الأردنية، عمان: 24.

[14] انظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: 17.

[15] انظر: السابق: 17-18.

[16] انظر: يسبرسن، أوتو (1954) **اللغة بين الفرد والمجتمع**، ترجمة عبد الرحمن أيوب، الأنجلو: 133-149.

[17] انظر: حسان، تمام (1992)**اللغة بين المعيارية والوصفية** دار الثقافة، الدار البيضاء : 59، وانظر: مطر، عبدالعزيز(1981)**اللغة العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ط 2، دار المعارف، القاهرة: 51.

[18] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 133.

[19] انظر: السابق: 134.

[20] انظر:السابق: 134.

[21] انظر: السابق: 142، وانظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 64.

[22] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 144-145.

[23] فنحن لا نصف اللغة العربية مثلا بالصواب أو بالبلاغة، لكننا نصف لغة فلان من الناس بالصواب أو الخطأ، وباستكمال عناصر البلاغة أو بعدم استكمال ها. ولعل فكرة نفي اللسانيات الحديثة أفضلية لغة على لغة تنبع من هنا أيضا . وقد نفت أيضا فكرة وجود لغات بدائية؛ فكل اللغات ذات تعقيد متساو تقريبا بقدر ما تلقى أبنيتها النحوية من اهتمام . انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 149، وانظر: ليونز، جون (1987) **اللغة وعلم اللغة**، ترجمة وتعليق مصطفى التوني، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، ج1: 41.

[24] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 149.

[25] انظر: السابق: 156، وانظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 65.

[26] اللغة بين الفرد والمجتمع: 156.

[27] انظر: السابق: 112.

[28] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 101.

[29] علما بأن هذا القبول قد يمتد إلى عصور أخرى لدى جماعات أخرى . وهذا ما حدث وما يزال يحدث للغة العربية؛ لذلك يبدو التطور أو التغيير فيها بطيئا جدا على مستوى التركيب خاصة؛ لأنه توجد قوانين لغوية ثابتة؛ فبمقدار محافظة المتكل م على ما تقتضيه هذه القوانين من علاقة بين العصور اللغوية السابقة واللاحقة يكون الصواب والخطأ اللغويان . انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 99.

[30] انظر: السابق: 156. وقد قامت على أساس هذه المثالية اللغوية، وفي سبيلها محاولات كثيرة لإيجاد لغات صناعية، لعلّ أشـ هرها محاولة لويزلازار منهوف في لغته المشهورة أيضا الإسبرانتو. انظر: السابق، وانظر: مقالة عيسى، رزوق (1912) نظر تاريخي في لغة الإسبرانتو، **مجلة لغة العرب** م2، ع4.

[31] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 113.

[32] انظر: المسدي، عبد السلام (1986)،**اللسانيات وأسسها المعرفية**، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر : 41-42 وانظر أيضا مباحث تأسيسية في اللسانيات : 123 و133-136.

[33] لأنه ليس من السهولة أن نقرر باطمئنان أن تلك الأخطاء اللغوية تمثل حقا وجها من أوجه التطور؛ فقد لا تكون في حقيقتها إ لا صورة من صور اللهجات العربية التي لم يكتب لها الذيوع والانتشار في العصور السابقة، أو تلك التي لم تعتمد في وضع العربية عند جمع مادتها وتحديد قواعدها، وقد تكون أخطاء لغوية فحسب خالفت العرف اللغوي؛ ولا تمثل تطورا ما أو لا تمثل تطورا بالضرورة بدليل اقتصارها على متحدثيها (مرتكبيها)، وذلك يبدو جليا مثلا في أخطاء

نطق الأصوات العربية على ألسنة متعلمي اللغة العربية من الأعاجم قدمائهم ومحدثيهم، وفي نوع الأخطاء نفسها على ألسنة أبنائها الذين يعانون من عيوب نطقية.

[34] انظر:اللغة بين الفرد والمجتمع : 115. وانظر: ألفاظ امرىء القيس تلك في ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة.

[35] لأن الأخطاء اللغوية لا يمكن النظر إليها في كل حال بوصفها مخالفات لغوية على نحو ما أوضحنا.

[36] انظر: عبدالتواب، رمضان (1967) **لحن العامة والتطور اللغوي**، ط1، القاهرة: 30.

[37] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 98-107.

[38] انظر: السابق: 99.

[39] انظر: السابق: 99-100.

[40] انظر: السابق: 101.

[41] السابق: 101.

[42] انظر: السابق: 101-107 لمزيد من التفصيل حول هذا المذهب.

[43] انظر: السابق: 107.

[44] زكريا، ميشال (1983) **الألسنية علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام**،ط2،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 156.

[45] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 107.

[46] انظر: السابق: 107.

[47] انظر: السابق: 108-132.

[48] انظر: السابق: 108-109لأن وجود مثل هذه المؤسسات لا يعني عدم وجود من يخالفها، أو قدرتها على حل المشكلات اللغوية جميعها.

[49] انظر: العربي، صلاح عبد المجيد**تعلم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية والتطبيق** ، مكتبة لبنان: 23 و25.

[50] من أسباب التغير لديهم ظهور مفاهيم جديدة تقتضي صياغة مفردات جديدة، وما ينال النحو أو الصرف من تغيير نتيجة لآثار لغات أخرى تفاعلت مع اللغة الأصلية واندمجت معها بسبب التجارة أو الاستعمار أو السياحة. انظر: السابق: 33.

[51] انظر: تعلم اللغات الحية: 33-34.

[52] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 114-115.

[53] انظر: السابق: 115-117.

[54] منها مثلا قصة الفرزدق المشهورة مع عبدالله بن إسحاق.

[55] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 117.

[56] انظر: السابق: 118-120.

[57] انظر: علم اللغة الاجتماعي:321.

[58] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 121-122.

[59] انظر: السابق: 122.

[60] السابق: 124.

[61] السابق: 124.

[62] السابق: 124.

[63] السابق: 124.

[64] انظر: السابق: 125.

[65] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 126.

[66] انظر السابق: 127-128.

[67] انظر السابق: 128.

[68] انظر: السابق: 128 .

[69] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله،**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ومعه كتاب**منحة الجليل** بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف عبد الحميدمحمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا -بيروت، ج1: 13.

[70] الكلام في اصطلاح اللغويين هو اسم لكل ما يتكلم به، مفيدا كان أو غير مفيد . انظر: السابق ج1: 14.

[71] انظر: السابق، وانظر: الأنصاري، ابن هشام (1992) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب**عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك** ، تأليف عبد الحميد، محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ج1: 11.

[72] انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 59-60.

[73] انظر: مدخل إلى اللسانيات: 139.

[74] انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 61.

[75] انظر: السابق.

[76] سيبويه(1991) **الكتاب**تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ، ج1: 25–26. وانظر: زكريا، ميشال، **بحوث ألسنية عربية**، ط1 المؤسسة الجامعية، بيروت : 30-31. ويرى عبد الرحمن أيوب أن هذا الأمر غير ذي موضوع؛ لأن من يقصر تفكيره في اللغة على الجانب التركيبي ليس لديه خطأ، ومن يدخل في حسابه الجانب الدلالي يقول لا شك بوجود الخطأ . انظر: بحوث ألسنية: 128 وأعتقد أنه غير محق في ذلك؛ لأنه لا يجوز النظر إلى أي تعبير لغوي بعيداً عن دلالاته؛ فاللغة بناء متكامل لا حياة لأي من عناصرها مجرداً عن علاقاته مع العناصر اللغوية الأخرى. فالأصوات اللغوية مثلاً لا حياة لها إلا بوجودها في بنى محددة، والمفردات اللغوية كذلك لا قيمة لها إلا بوجودها في سياقات محددة؛ فاللغة هي الارتباط الحاصل بين الصوت والمعنى فهي ليست أصواتا ولا معاني . وفي ذلك رد على المذهب التاريخي الذي كان ينظر إلى أن قيم الأشياء تكمن في ذاتها، فلما جاء دي سوسير قال إن اللغة نظام من العلامات تعبر عن أفكار؛ فكل عنصر له قيمته مرتبطة بالعنصر الآخر؛ فاللغة هي التي تهب الأصوات والأفكار الوجود.

[77] انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: 130-131.

[78] انظر: السابق: 131.

[79] انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 62-63.

[80] انظر: عمر، أحمد مختار(1998) **العربية الصحيحة**، ط2، عالم الكتب: 69-73، وانظر: شاهين، عبد الصبور(1980)في علم اللغة العام، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت : 23–240 وانظر : يعقوب، إميل (1986)**عجم الخطأ والصواب في اللغة** : ط2ار العلم للملايين، بيروت : 20–21.

[81] فقد ذكر الجاحظ (ت255هـ)أن الشعر حديث الميلاد، صغير السن ...فإذا استظهرناه "وجدنا له إلى أن جاء الله بالإسلام خمسين ومائة عام، و إذا استظهرنا بغاية الاستظهار فمائتي عام ". الجاحظ (1969) **الحيوان**، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مطبعة الحلبي، بيروت، ج1: 74.

[82] معظم الباحثين اللغويين قدماء ومحدثين كان مقياس الصواب والخطأ اللغويين لديهم على ما بين أيديهم من مادة لغوية - تلك الأصول اللغوية التي اعتمد عليها في جمع مادة العربية الفصيحة؛ لذلك نجدهم يخطئون أي موضوع لغوي، أو يعدونه من الصواب اللغوي أصلا اعتمادا على تمثيله أو عدم تمثيله لإحدى لهجات اللغة العربية الفصيحة التي تمثلها كافة . وقد ذهب بعضهم إلى الاعتماد في ذلك على تمثيله أو عدم تمثيله لأي لهجة من لهجات العربية في عمومها الفصيحة وغير الفصيحة.

[83] لحن العامة والتطور اللغوي: 32-33.

[84] منهم إبراهيم أنيس (1960) في كتابه مثلا: **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**.

[85] انظر: مقالة حمد عبد المجيد الكبيسي (1982)الصعوبات التي تجابه الأجانب عند تعلمهم اللغة العربية، آداب المستنصرية 6: 93.

المراجع

1. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت.
2. ابن هشام الأنصاري (1992) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**: عبد الحميد، محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
3. امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة.
4. أنيس، إبراهيم (1960) **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**.
5. إيلوار، رونالد (1980) **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق.
6. أيوب، عبد الرحمن (1969) **اللغة والتطور**، مطبعة الكيلاني.
7. الجاحظ (1969) **الحيوان**، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مطبعة الحلبي، بيروت.
8. حسان، تمام (1992) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء.
9. زكريا، ميشال (1983) **الألسنية علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
10. زكريا، ميشال (1992) **بحوث ألسنية عربية**، ط1، المؤسسة الجامعية، بيروت.
11. السعران، محمود، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
12. سيبويه (1991) **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
13. شاهين، عبدالصبور (1980) **في علم اللغة العام**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.
14. الشايب، فوزي (1999) **محاضرات في اللسانيات**، ط1، وزارة الثقافة في الأردن، عمان.
15. عبد التواب، رمضان (1967) **لحن العامة والتطور اللغوي**، ط1، القاهرة.
16. العربي، صلاح عبد المجيد، **تعلم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية والتطبيق**، مكتبة لبنان .

17. عمر، أحمد مختار (1998) **العربية الصحيحة**، ط2، عالم الكتب.
18. عيسى، رزوق (1912-1913) **نظر تاريخي في لغة الإسبرانتو**، مجلة لغة العرب، م2، ع4.
19. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.
20. الكبيسي،حمد (1982) الصعوبات التي تجابه الأجانب عند تعلمهم اللغة العربية، **مجلة آداب المستنصرية**: 6.
21. ليونز، جون (1987) **اللغة وعلم اللغة**، ترجمة وتعليق مصطفى التوني، دار النهضة العربية، القاهرة.
22. المسدي، عبد السلام (1986) اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس والمؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر.
23. المسدي، عبد السلام، **مباحث تأسيسية في اللسانيات**، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس.
24. مطر، عبد العزيز (1981) **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ط2، دار المعارف، القاهرة.
25. هامرلي، هكتر (1994) **النظرية التكاملية في تدريس اللغات ونتائجها العملية**، ترجمة راشد بن عبد الرحمن الدويش، جامعة الملك سعود.
26. هدسن، د (1987) **علم اللغة الاجتماعي**، ترجمة محمود عبد الغني عياد، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
27. يسبرسن، أوتو (1954) **اللغة بين الفرد والمجتمع**، ترجمة عبد الرحمن أيوب، الأنجلو.
28. يعقوب، إميل (1986) **معجم الخطأ والصواب في اللغة**: ط2، دار العلم للملايين، بيروت.